اقتصاد

تقييم دوري للمؤسسات الحكومية لمحاسبة المقصرين

الحلقي: نسعى لسد الفجوة بين الأسعار والأجور.. وزيادة الرواتب كلفت الخزينة أكثر من ٨٠ مليار ليرة

الحكومة ناقشت مقترحات الداخلية حول هجرة السوريين

التشدد في مراقبة الصيدليات والمشافي وإنزال أشد العقوبات بحق كل مخالف

الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية يوم أمس العديد من الملفات الخدمية والاقتصادية كما أجرى تقييماً لأداء القطاعات كافة خلال فترة العيد وخاصة واقع القطاع الكهربائي ومياه الشرب والمشافي ومحطات الوقود وغيرها، والإجراءات المتخذة لتعزيز صمود واستقرار سعر صرف الليرة السورية وواقع توزيع مادة المازوت على المواطنين.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن اقتصادنا الوطني لا يمكن أن يتنامى في ظل الظروف التي يواجهها إلا من خلال الاعتماد على الذات وإقامة صناعات وطنية وتطوير القطاع الزراعي، وكذلك تصنيع المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الوطنية ما يحقق اكتفاءً ذاتياً يساعدنا في الابتعاد عن الاستيراد والانطلاق إلى التصدير الذي يعول عليه الكثير في المستقبل.

وخلال الجلسة أكد الحلقي أن مرسوم زيادة الرواتب الذي أصدره قائد الوطن الرئيس بشار الأسد يأتي في إطار حرص سيادته على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والتي كلفت خزينة الدولة أكثر من ٨٠ مليار ليرة سورية، مشيراً إلى أن لجنة رسم السياسات من خلال اجتماعاتها الأسبوعية تسعى جاهدة لسد الفجوة بين الأسعار والأجور، وأن سياسة عقلنة الدعم تهدف دائماً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الهدر وإيصال الدعم لمستحقيه، حيث إن تصحيح سعر أي سلعة يصب ناتجة في مصلحة أصحاب الدخل المحدود وفي دعم جيشنا الباسل والحد من الهدر في الثروة الوطنية وإيصال الدعم لمستحقيه.

وبالنسبة لأداء مؤسسات الدولة لفت الحلقي إلى أن الحكومة تقوم بإجراء تقييم دوري لأداء المؤسسات الحكومية، حيث إن بعض المؤسسات أثبتت خلال الأزمة قدرتها على مواجهة جميع التحديات وكانت على مستوى الحدث وبالتوازي مع وجود مؤسسات غير فاعلة ومقصرة في الأداء وبالتالي سوف تشمل المحاسبة هذه المؤسسات وإعادة النظر بإداراتها المترهلة، مبيناً أهمية تفعيل النافذة الواحدة في وزارات الدولة باعتباره مشروعاً وطنياً يساهم في تسهيل الإجراءات أمام المواطنين ومنع كل مظاهر الفساد الإداري والمالي، ومشيراً إلى أهمية تطبيق النافذة الواحدة في الجامعات السورية وخاصة في مجال الحصول على مصدقة التخرج.

وبالنسبة لمادة الزيتون التي تعد الغذاء الأساسي في حياة المواطنين، أكد الحلقي أن محصول الزيتون محصول إستراتيجي، مشدداً على أهمية إيجاد آليات مناسبة لنقل هذا المحصول من مواقع الإنتاج إلى الأسواق المحلية ومنع تهريبه إلى الأسواق المجاورة، لكونه محصولاً وطنياً إستراتيجياً يساهم في تعزيز الدخل الوطني وفي رفد الخزينة العامة ويحقق الاكتفاء الذاتي منه.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء على أهمية تحسين صناعة وجودة رغيف الخبز في جميع المناطق والمحافظات، مشدداً على أهمية متابعة واقع أسعار ربطة الخبز في مدينة طرطوس وغيرها ومعاقبة كل من يحاول التلاعب بأسعار ربطة الخبز.

وحول ما نشر في بعض وسائل الإعلام حول وجود أصناف دوائية مهربة ومشبوهة في الصيدليات والأسواق وجه الحلقي وزارة الصحة في التشدد في مراقبة الصيدليات والمشافي وإنزال أشد العقوبات بحق كل مخالف.

وأشار الحلقي إلى بدء اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط اعتباراً من اليوم لاعتماد المشاريع والموازنات والبرامج المعدة لكل وزارة للعام ٢٠١٦.

وأكد أن جولته التفقدية خلال فترة العيد لامست قطاعين حيويين مهمين يعول عليهما الكثير في المستقبل، وبالنسبة لموضوع تعبئة المياه المعدنية فهو خيار مهم لدى الحكومة للمحافظة على الثروة الوطنية من المياه المعدنية والاستفادة منها وعدم هدرها والتوسع بها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها والابتعاد عن الاستيراد.

وبالنسبة لصناعة الإسمنت أكد أن مادة الإسمنت هي العمود الفقري لمرحلة إعادة البناء والإعمار وبالتالي يجب تطوير وتوسيع معاملنا القائمة وإقامة معامل جديدة تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الصناعي.

وفي سياق متصل أدان الدكتور الحلقي اختطاف المجموعات الإرهابية للرفيق شبلي جنود أمين فرع الحزب في محافظة السويداء.

حيث قال: «إن الرفيق شبلي جنود هو رفيق بعثي أصيل ووطني وله دور كبير في تعزيز المصالحات الوطنية ومحاربة الإرهاب في المحافظة وإن اختطافه يأتي ضمن محاولات زرع الفتنة في محافظة السويداء وفي جميع المحافظات»، مؤكداً أن الشعب السوري العظيم والصامد يعي طبيعة المؤامرة والحرب الإرهابية التي يواجهها وهو مصمم على دحر الإرهاب وتحقيق الانتصار على الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون منح العسكري المشوّه المصاب في الحرب أو العمليات الحربية أو إحدى الحالات المشابهة أو نتيجة استهدافه من قبل عصابة إرهابية مسلحة أو عناصر معادية إصابة نتج عنها بتر أحد أطرافه العلوية أو السفلية أو أي إصابة هيكلية أو جهازية مشوهة، الحق في طلب الحصول على سيارة سياحية واحدة تعمل على البنزين وبسعة محرك ١٦٠٠ سم٣ معفاة من الضرائب والعمولات والرسوم المالية والجمركية والرسم السنوي باستثناء ثمن اللوحات والرخصة وتسجل باسمه حصراً، وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة الداخلية حول ظاهرة هجرة المواطنين السوريين غير الشرعية إلى خارج القطر نتيجة الظروف الراهنة، وتحديد أسبابها ومنعكساتها وآثارها على المجتمع ومقترحات المعالجة والحلول المناسبة التي تساهم في تعزيز واستقرار المجتمع وخاصة جيل الشباب، وقد أغنت المذكرة بمداخلات الوزراء ومقترحاتهم.

ترشيد إبرام عقود الاستخدام الموسمية والاقتصار على الحالات الضرورية

الحكومة تطلب البت في التقارير التفتيشية ومعاقبة المدانين من دون محسوبيات

الوطن

طلبت رئاسة مجلس الوزراء من وزارات الدولة كافة ومختلف الجهات العامة توجيه مديري الرقابة الداخلية فيها لممارسة دورها بشكل فعال وصحيح ومتابعة جميع الملفات والتقارير التفتيشية المحالة إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والإسراع في البت فيها وتنفيذ نتائج التحقيق والتقارير التفتيشية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق من تثبت إدانته منهم ومعاقبتهم من دون تلكؤ أو تباطؤ والابتعاد عن المحسوبيات وبما يضمن تحقيق المصلحة العامة.

كما طلبت من الجهات العامة عدم التأخر بتقديم دفوعها في الدعاوى المنظورة من المحكمة المختصة، والالتزام بالوقت المحدد لتقديم الدفوع من دون تأخير، تحت طائلة المسؤولية وذلك عن طريق الجهة التي تمثلها في الدعوى.

وطلبت من الجهاز المركزي للرقابة المالية ومن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مراقبة حسن تنفيذ هذا البلاغ وإعلام الرئاسة عن أي تقصير أو مخالفة ليصار إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأصدرت الحكومة هذا البلاغ بعد أن لاحظت أن الجهات العامة كثيراً ما تتأخر في الرد على الدعاوى التي تكون طرفاً فيها ما يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي الأمر الذي ينعكس سلبا على حسن سير عملية التقاضي ويؤثر في حقوق الدولة والمواطن على السواء وبينت أن حسن سير المرافق العامة يقتضي ضرورة تقديم هذه الجهات للدفوع والمستندات المنتجة للحسم بأقصر وقت ممكن في معرض الدعاوى التي تكون الجهات العامة طرفا فيها والمنظورة أمام مجلس الدولة.

وفي سياق آخر طلبت رئاسة مجلس الوزراء من الوزراء والمحافظين التدقيق وإعادة النظر بعقود الاستخدام المخالفة والتي تم إبرامها من المديرين العامين في الجهات التابعة لهم من تاريخ ٢٠١٥/١/١ وتحديد الأسباب الداعية لذلك وموافاة رئاسة مجلس الوزراء بالنتائج الخاصة بهذا الموضوع ودعت مختلف وزارات الدولة والجهات العامة التابعة لها للالتزام بآليات الاستخدام المؤقت والتعيين الدائم وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة وتعليمات وقرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن.

كما دعت للعمل على ترشيد إبرام عقود الاستخدام الموسمية والاقتصار على الحالات الضرورية التي تتطلبها المصلحة العامة والحاجة الفعلية والحقيقية واعتبار ذلك من الصلاحيات الحصرية الممنوحة للوزراء والمحافظين.

كما طلبت رئاسة مجلس الوزراء من مختلف وزارات الدولة التنسيق مع كل من وزارات الأشغال العامة والمالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، بخصوص الطلبات التي تتعلق بتخصيص الاعتمادات المالية للمشاريع الواردة في موازنة هذه الوزارات الاستثمارية للعام ٢٠١٦ وعدم مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء بخصوصها قبل تنفيذ ذلك، ودعت رئاسة الوزراء من جانب آخر إلى العمل على التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية قبل إطلاق أو رعاية أي أنشطة أو فعاليات تمس عمل هذه الجهات وبما ينسجم مع الظروف والصعوبات التي يعاني منها البلد في ظل الأزمة وتداعياتها وبما يحقق التكامل في العمل الحكومي.

مساع جمركية إلكترونية لضبط التهريب!!

الوطن

لم تلق قضية إغراق أسواقنا المحلية بالمهربات الاهتمام المطلوب من الحكومة، بدليل انتشارها على مد النظر في أي سوق يقصده المواطن على أرض البلد، رغم آثارها السلبية العديدة، التي لا تقتصر على زيادة الطلب على القطع الأجنبي وإضعاف الليرة السورية، إضافة إلى آثارها السلبية على المنافسة غير العادلة للمنتجات المحلية وحرمان الخزينة من مورد مهم من إرادات الرسوم والضرائب.

أمام هذه التراجيديا الاقتصادية وجدت إدارة الجمارك العامة المسؤولة بصورة مباشرة عن الموضوع، أن حل المشكلة يكون إلكترونياً، إذ كشف مدير المعلوماتية في الجمارك مهيب الرشيد لـ«الوطن» عن انتهاء المديرية من إنجاز بيان إلكتروني للأمانات الجمركية الداخلية والمناطق الحرة في القطر، كما يتم العمل على المراحل الأخيرة لإنجاز البيان الإلكتروني للأمانات الحدودية.

وبيّن الرشيد أن الغاية من إجراء البيان الإلكتروني ضبط عملية النقل الخاص والعربي «الترانزيت» وضمان منع تهريب المواد الداخلة عن طريق الترانزيت إلى الأسواق المحلية، موضحاً أنه يتم تسجيل جميع المواد الداخلة عبر الأمانات الجمركية ضمن البيان الإلكتروني، بحيث لا يمكن إنشاء أي بيان ليوضع بالاستهلاك أو نموذج آخر إلا عن طريق البيان المسجل إلكترونياً.

وأوضح أن هذه الإجراءات بالجملة تأتي بهدف ضمان استيفاء الرسوم الجمركية عن أي مواد تدخل للقطر، والعمل على رفد خزينة الدولة بإيرادات جيدة، من خلال المحافظة على إيرادات وحقوق الدولة.

وكانت مديرية الجمارك العامة قد أصدرت قراراً برفع مقدار الكفالة للشركات المرخصة للنقل وضع العبور الخاص والعربي (الترانزيت) إلى مبلغ ١٥ مليون ليرة سورية يضاف إليها مبلغ قدره ٣ ملايين ليرة سورية عن كل فرع يحدث للشركة في كل أمانة جمركية أخرى غير الأمانة الجمركية الأولى أي غير المركز الأم، على أن يبدأ العمل بالقرار بدءاً من ٢٠١٥/٧/١. وذلك استناداً إلى أحكام المادة ١٠٧ من قانون الجمارك رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٦. علماً بأن مقدار الكفالة كان محدداً بـ٣ ملايين ليرة سورية للشركات الأم و٥٠٠ ألف ليرة سورية لكل فرع غير المركز الأم.

كما تم البيان أن الترخيص لشركات خاصة بمزاولة النقل بالترانزيت ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية يأتي على مسؤوليته المباشرة بإيصال البضائع إلى مقاصدها ضمن شروط معينة منها امتلاك عدد من السيارات الشاحنة لا يقل عددها عن ٦ سيارات شاحنة، إضافة إلى شرط تسديد كفالة نقدية للجمارك.

شروط القروض التشغيلية لدى الصناعي والتسليف جاهزة: السقف حتى ١٠ ملايين ليرة والفائدة ١٢ بالمئة

محمد راكان مصطفى

انتهى كل من المصرف الصناعي ومصرف التسليف من وضع التعليمات التنفيذية للقروض التشغيلية قصيرة الأجل، تلبيةً لطلب وزير المالية الذي ألزم بموجبه المصارف العامة وضع التعليمات التنفيذية للقروض التشغيلية القصيرة الأجل خلال عشرة أيام.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مصدر مصرفي مسؤول انتهاء المصرف الصناعي من وضع التعليمات التنفيذية بانتظار استثنائه من الشروط التي وضعها مجلس النقد والتسليف لمنح القروض التشغيلية قصيرة الأجل، ليتمكن من البدء بالإقراض، إذ إن المصرف يعاني من مشكلة السيولة المنخفضة وارتفاع في قيمة ديونه.

وبيّن المصدر أن التعليمات التنفيذ للقروض التشغيلية القصيرة الأجل حددت قيمة القروض بسقف ١٠ ملايين ليرة سورية ولمدة عام واحد.

وانتهى مصرف التسليف أيضاً من وضع التعليمات التنفيذية بانتظار موافقة مصرف سورية المركزي على استثنائه من شرط كفاية رأس المال ليتسنى له البدء بمنح القروض التشغيلية القصيرة الأجل والتي حددت بموجب التعليمات التنفيذية بسقف مليون ليرة سورية وبفائدة بحدود ١٣ بالمئة.

كما تم الاعتماد في التعليمات التنفيذية على عمليات المصرف في تحديد نوعية الضمانات المطلوبة للموافقة على منح القرض، بأن لا تقل قيمة الضمانة العقارية عن ١٥٠ بالمئة من قيمة الفوائد المترتبة عليه بالحد الأدنى عدا الأراضي الزراعية وأن تكون الضمانات في المناطق الآمنة التي يمكن إجراء عملية الكشف عليها، بالإضافة لقبول المصرف للضمانة الشخصية.

يذكر أن المصرف التجاري السوري انتهى من وضع التعليمات التنفيذية لمنح القروض التشغيلية والتي حددت بقيمة مليون ليرة سورية، وكذلك انتهى المصرف العقاري من وضعه للتعليمات التنفيذية لمنح قروض تشغيلية قصيرة الأجل بسقف ٣ ملايين ليرة سورية.

ويشار إلى مباشرة أن مجلس إدارة المصرف الزراعي التعاوني صدر قراراً استأنف بموجبه تمويل إقراض الغايات الزراعية، حيث يصبح استئناف التمويل عن طريقة إعادة حسم الإسناد وتجهيزها لدى مصرف سورية المركزي، باعتباره أحد أهم مصادر التمويل لدى المصرف الزراعي التعاوني.

وفي سياق متصل وحول مشروع قرار تعاقد المصارف مع المحامين، بين مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» أن وزارة المالية سجلت تحفظاً على نسب التحصيل مطالبة بألا تتجاوز النسبة ١٠ ملايين ليرة سورية، موضحاً أنه يجب أن يتم تحديد النسب بناء على موازنة مناسبة لمردود التحصيل.

يشار إلى أنه ووفقاً لمشروع قرار التعاقد الذي تم التوافق عليه بين المصارف العامة والمصرف المركزي تم تحديد النسب وفق التالي، نسبة ١٠٪ من المبلغ حتى مئة ألف ليرة سورية، وبنسبة ٨٪ من المبلغ من مئة ألف ليرة سورية إلى خمسمئة ألف ليرة سورية، و٦٪ من المبلغ من خمسمئة ألف ليرة سورية إلى مليون ليرة سورية، ١٪ من المبلغ من مليون ليرة سورية وما فوق، على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي في كل الأحوال لكل دعوى أو ملف تنفيذي مبلغ ١٠ ملايين ليرة سورية.

كما أوضح القرار أنه عند تحصيل المحامي جزءاً من المديونية يتم حسم مبلغ ٢٥٪ من المبلغ المستحق للمحامي كتوقيفات ويطبق هذا الحسم على المبلغ المستحق للمحامي على كل تحصيل لجزء من المديونية وإن كان للملف نفسه، وتعاد التوقيفات إلى المحامي عند تحصيل كامل الديون، وفي حال عدم تحصيل كامل المديونية لأي سبب من الأسباب تتم معالجة التوقيفات بتعديلها لحساب مديونية المتعامل.

مدير شركة عدرا: الطن يكلف ١٥,٥ ألف ليرة فيولاً وكهرباء ويباع بـ١٩ ألفاً

الإسمنت على قائمة المواد المنوي رفع سعرها!

الوطن

كشف مدير عام شركة إسمنت عدرا مفيد السليمان عن ارتفاع تكاليف الطاقة من فيول وكهرباء في الفترة الأخيرة حتى أصبحت تساوي نحو ١٥,٥ ألف ليرة للطن الواحد إلى جانب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الأخرى والتكاليف الثابتة على حين لا يزال يباع الطن الواحد من الإسمنت بـ١٩ ألف ليرة، وهذا ما يجعل ربحية الشركة متدنية.

وفي تصريح نقلته وكالة الأنباء الرسمية «سانا» بيّن السليمان أن شركات القطاع الخاص لا تعتمد على الفيول في عمليات الإنتاج بل على الفحم الحجري الذي تصل قيمة الطن الواحد منه إلى ٥ آلاف ليرة مع العلم أن القطاع الخاص ملتزم ببيع طن الإسمنت كما تبيعه شركات مؤسسة الإسمنت وهو ١٩ ألف ليرة.

وأوضح السليمان أن هذا الفارق في تكاليف مدخلات الإنتاج بين الشركة والشركات الأخرى من جانب والقطاع الخاص من جانب آخر أدى إلى انخفاض ربحية القطاع العام على الرغم من جودة المادة التي ينتجها بالنسبة للمقاومات التي تصل إلى حدود الـ٤٠ على حين إن مقاومات المواد المنتجة لدى القطاع الخاص هي بحدود ٣٣ ما يجعل القطاع الخاص يتجه للحسومات والعروض على منتجاته الأمر الذي يدفع التجار للإقبال على شراء المادة منه أكثر من إقبالهم على الإسمنت المنتج لدى شركات المؤسسة التي تضعف تنافسية منتجاتها إلى الحدود الدنيا ويجعل من الربحية منخفضة.

وأشار إلى المطالبات التي تقدمت بها الشركة من أجل رفع قيمة سعر طن الإسمنت لتوفير نسبة ربح معقولة حيث تم رفعها بما يتوافق مع قدرة المواطنين الشرائية، مبيناً أن سعر طن الإسمنت في الدول المجاورة يصل إلى نحو ١٠٠ دولار أي ما يتجاوز الـ٣٠ ألف ليرة حسب سعر الصرف الحالي ما يؤكد صوابية المطالبات برفع الأسعار إلى حد يمكّن الشركة وشركات المؤسسة الأخرى من تحقيق ربح يقدر بنحو ١٠٠٠ ليرة للطن الواحد فقط لتأمين متطلبات استمرار العمل.

إلى جانب ذلك، تحدث السليمان عن معاناة الشركة من انخفاض عدد العمال فيها. كما أشار إلى تركيز جهودها على إنتاج الكلنكر الإسمنت قبل الطحن حتى أصبح لديها أكثر من ٣٠٠ ألف طن كاحتياطي إلى جانب استمرارها في تزويد المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء عمران بمادة الإسمنت.

ويؤكد المدير العام للشركة أنه رغم انخفاض الطلب على مادة الإسمنت نتيجة الظروف الراهنة إلا أن الشركة ما زالت تعمل بما هو متاح لديها من عمالة انخفضت بما يعادل ٣٥ بالمئة وفي ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج والظروف التنافسية الصعبة بالمقارنة مع شركات القطاع الخاص.

تنويه

نشير إلى الخطأ الفني في عدد أمس حيث وردت «وزير العديل» خطأً، والصحيح «وزير العدل»، فاقتضى التنويه.

وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل يكتب:

أهمية القطاع المصرفي في سورية في مرحلة إعادة الإعمار ودعم التعافي الاقتصادي

صباح الأحد المقبل في ملحق خاص

عن المصارف السورية يوزع مجاناً مع «الوطن»